

النظام العراقي المتهاك يبحث عن قشة النجاة عبر الانتخابات المبكرة

نفس الظروف والوجوه والوسائل ستعيد إنتاج نفس البرلمان



تصويت في أزدل العمر

بإجراء الانتخابات المبكرة، وتعتقد أن الوقت الأفضل لها هو بداية شهر أفريل من العام 2021". وتشاطر العديد من الشخصيات السياسية رأي العامري في إجراء الانتخابات المبكرة قبل صيف سنة 2021 من أبرزها رئيس مجلس النواب الحالي محمد الحلبوسي الذي دعا في بيان مقتضب عبر تويتر إلى إجراء انتخابات "أكبر" من الموعد المعلن من قبل رئيس الوزراء.

ويتنزع المطالبون بتقديم موعد الانتخابات المبكرة بالإسراع بتلبية مطالب المحتجين، لكن مصادر عراقية تقول إن دافع هؤلاء هو تضيق الهامش الزمني على مصطفى الكاظمي كي لا يجري المزيد من التغييرات مثل تلك التي أدخلها على الأجهزة الأمنية وبدأت تلاقي بعض الاستحسان لدى رجل الشارع.

ولجات قوى وشخصيات سياسية متوجسة من التأثيرات المحتملة للانتخابات المبكرة على مكانتها ومكاسبها إلى إثارة عواطف قانونية أمام إجراء تلك الانتخابات.

وقال رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي إن مجلس النواب هو الوحيد الذي يمتلك صلاحية حل نفسه تمهيدا لإجراء انتخابات مبكرة وإن رئيسي الجمهورية والوزراء لهما فقط الحق في طلب الحل من المجلس الذي قد يوافق وقد يرفض بناء على نتيجة تصويت يجريه للعرض. وبحسب مطلعين على الشأن العراقي فإن دافع المالكي لإثارة هذه القضية محاولة التشبث بمكسبه النيابي المنغل في كتلة دولة القانون التي يرأسها وتتشكل من 26 نائبا. وليس مؤكدا لدى المالكي أن يحصل مجددا على مقاعد في مجلس النواب بالنظر إلى تراجع مكانته في الحياة السياسية العراقية وسوء سمعته كاحد كبار المسؤولين عن تردي أوضاع البلد وشيوع الفساد فيه.

أصواتهم، فضلا عن التداخل في سجلات القيد الذي سمح لبعض باستخدام أسماء أعداد كبيرة من النازحين دون أن يكونوا قد ادلوا فعلا بأصواتهم. ويضيف النائب المنتهي لكتلة المستقبل في بيان أصدره الإثنين أن "هناك إصرارا على إجراء الانتخابات المبكرة، إلا أنها لا يمكن أن تصل إلى أهدافها في تغيير الخارطة السياسية في البلد ما لم تتحقق تلك الشروط"، مؤكدا على ضرورة "أن يكون هناك عمل جدي تجاه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للخروج بنتائج إيجابية للانتخابات المبكرة في حال إجرائها في موعدها الذي حدده رئيس الوزراء".



سركوت شمس الدين
لا تأخير للانتخابات
دون إنهاء ملف
الجماعات المسلحة

وفي خضم هذا الجدل حول فاعلية الانتخابات المبكرة في تغيير الواقع العراقي السيء، انصرف بعض السياسيين إلى مناقشة قضايا هي أقرب إلى الترف السياسي الذي لا تسمح به أوضاع البلاد، حيث اعترض بعض هؤلاء على تاريخ السادس من يونيو 2021 الذي حدده رئيس الوزراء كموعد لإجراء تلك الانتخابات، بينما أثار آخرون قضية من يمتلك صلاحية حل البرلمان الحالي تمهيدا لانتخاب برلمان جديد. وأعلن هادي العامري زعيم ميليشيا بدر ترشيحه بإجراء الانتخابات المبكرة، لكنه اعترض على الموعد الذي حدده رئيس الوزراء، مقترحا موعدا بديلا لإجرائها.

وقال العامري الذي يرأس كتلة نيابية ممثلة لميليشيات الحشد الشعبي تحت مسمى تحالف الفتح في بيان "ترحب

الانتخابات العراقية المبكرة، التي تثير حولها بعض الخلافات الشكلية، لا تمثل بالضرورة حلا لمشكلات العراق وأزماته المزمته والمركبة، بقدر ما قد تمثل قشة النجاة للنظام السياسي المتهاك الذي ظهرت دلائل كثيرة، من أبرزها انتفاضة أكتوبر 2019، على أن عمره الافتراضي قد انتهى، وأنه بحاجة أكيدة إلى إعادة ترميم واجهته وضخ دماء جديدة في شرايينه المتصلبة.

بغداد - تخوض الطبقة السياسية العراقية جدل الانتخابات النيابية المبكرة مبكرة في تفاصيل إجرائية تبدو أقرب إلى الترف السياسي قياسا بالقضايا الحارقة التي تواجه البلد وترتقي إلى مرتبة القضايا المصيرية مثل خطر وباء كورونا والضائقة المالية الشديدة وهشاشة الوضع الأمني وسوء الأحوال الاجتماعية وتردي الخدمات العامة الذي أعاد المحتجين إلى الشارع وفتح مجددا باب المواجهة الدامية بين المتظاهرين وقوات الأمن والمليشيات المسلحة.

وفي محاولة لتطبيق هذه الهواجس طرح تغيير القوانين الانتخابية وتشكيل هيئة جديدة للإشراف على الانتخابات، بل إنها تمتلك المزيد من الدوافع للحفاظ على مواقعها في السلطة للاحتماء بها من المحاسبة التي تطالب بها الجماهير المنتفضة.

وفي محاولة لتطبيق هذه الهواجس طرح تغيير القوانين الانتخابية وتشكيل هيئة جديدة للإشراف على الانتخابات، بل إنها تمتلك المزيد من الدوافع للحفاظ على مواقعها في السلطة للاحتماء بها من المحاسبة التي تطالب بها الجماهير المنتفضة.

وقال العامري الذي يرأس كتلة نيابية ممثلة لميليشيات الحشد الشعبي تحت مسمى تحالف الفتح في بيان "ترحب

بغداد - تخوض الطبقة السياسية العراقية جدل الانتخابات النيابية المبكرة مبكرة في تفاصيل إجرائية تبدو أقرب إلى الترف السياسي قياسا بالقضايا الحارقة التي تواجه البلد وترتقي إلى مرتبة القضايا المصيرية مثل خطر وباء كورونا والضائقة المالية الشديدة وهشاشة الوضع الأمني وسوء الأحوال الاجتماعية وتردي الخدمات العامة الذي أعاد المحتجين إلى الشارع وفتح مجددا باب المواجهة الدامية بين المتظاهرين وقوات الأمن والمليشيات المسلحة.

وطرح إجراء انتخابات نيابية مبكرة كحل للمأزق العويص الذي انتهت إليه العملية السياسية في العراق بفعل حالة الغضب الشعبي الشديد والرفض القطعي المعبر عنه في أعين انتفاضة شعبية انطلقت في أكتوبر من العام الماضي، للطبقة الحاكمة في مختلف مواقع القرار بما في ذلك مجلس النواب (البرلمان) الذي يقوم بدور محوري في النظام القائم حيث يدخل ضمن اختصاصاته منح الثقة لرئيس الحكومة المعين ومراقبة عمل حكومته وسحب الثقة من أعضائها عند تسجيل إخلالات في عملهم، لكن البرلمان العراقي تحول إلى جزء من المشكلة وأصبح أداة لممارسة الفساد وتسهيل عقد الصفقات بين الفاسدين والتغلغلية عليهم، ما يفسر حالة الغضب الشعبي تجاه أعضائه.

وتقول مصادر عراقية إن وجود عشرات الآلاف من العراقيين في المناطق التي نزحوا إليها خلال حرب داعش بين سنتي 2014 و2017 كان وسيلة إضافية لتزوير الانتخابات النيابية الماضية إذ أن هشاشة أوضاع هؤلاء النازحين عرضتهم للابتزاز والمساومة من قبل القوى السياسية الراجية في الحصول على

لكن تشكيل برلمان جديد عبر انتخابات مبكرة يبدو حلا أبعد ما يكون عن إقناع السواد الأعظم من العراقيين الذين يرون في الخطوة إنقاذاً للنظام القائم ومحاولة لتحسين مظهره الخارجي وضخ دماء جديدة في شرايينه، بعد أن تحول إسقاطه إلى هدف واضح للمشاركين في التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي خلف التعاطي الأمني العنيف معها قرابة 700 قتيل والآلاف من الجرحى. وبحسب منقدي اللجوء إلى انتخابات مبكرة، فإن إجرائها في نفس الأجواء التي أجريت فيها انتخابات سابقة وبمشاركة نفس القوى السياسية، وربما نفس الوجوه، سينتج برلمانا مطابقا للبرلمانات السابقة الذي واكب تراجع الدولة العراقية على مختلف المستويات وإنهيار هيبتها أمام صعود الميليشيات المسلحة.

ويقول هؤلاء إن القوى التي وصلت إلى سدة الحكم في أوقات سابقة عبر تزوير الانتخابات وممارسة الضغوط والتهديدات، لا تزال تمتلك نفس الوسائل المادية والمكانة السياسية

أصوات المعارضين تعقد مسار تطبيق اتفاق الرياض

عدن - تجاوز اتفاق الرياض الموقَّع برعاية سعودية من قبل الحكومة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي عقبات كاداء في طريق تنفيذه وذلك عبر التوافق الأخير بين الطرفين على تشكيل حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب وإسناد منصبي محافظ عدن ومدير أمنها للمجلس، لكنه لم يبلغ بر الأمان بسبب وجود أطراف معارضة له لا يفتقر بعضها للسند الشعبي والمشروعية التاريخية فضلا عن الدعم الإقليمي من قبل قوى تعمل على إفشال الاتفاق من منطلق عدائها للسعودية وللتحالف العسكري الذي تقوده في اليمن.

وأعلن "المجلس الأعلى للحراك الثوري لتحرير واستقلال الجنوب" على لسان رئيسه حسن باعوم رفضه أي اتفاقات تنتقص من مطلب استعادة دولة الجنوب، في إشارة إلى اتفاق الرياض. وجاء ذلك في كلمة مسجلة لباعوم نشرها نجله فادي القيادي في الحراك الثوري عبر فيسبوك وأعرب خلالها عن رفضه "لأي اتفاقات أو مبادرات لا تلي تطلعات الشعب إلى إقامة دولته المستقلة".

وتتهم أسرة باعوم على الرغم من رصيدها في معارضة الوحدة اليمنية والدعوة لاستعادة دولة الجنوب التي كانت قائمة قبلها، بالقرب من قطر والتواطؤ معها في جهودها لإفشال التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن وكان أنشئ أصلا لمواجهة غزو الحوثيين المواليين لإيران للمناطق اليمنية، لكنه واجه مشاكل فرعية مثل الخلافات الحادة بين الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي اللذين وصل الخلاف بينهما حد المواجهة العسكرية.

وكان المجلس الانتقالي الجنوبي قد أعلن الأسبوع الماضي التخلي عن الإدارة الذاتية للمحافظات الجنوبية بعد قرابة ثلاثة أشهر من إعلانه حكما ذاتيا في تلك المحافظات، بينما اتخذ الرئيس اليمني المعترف به دوليا قرارين بتعيين محافظ ومدير أمن العاصمة اليمنية المؤقتة عدن. وجاءت هذه الخطوة عقب يوم من إعلان السعودية آلية لتسريع العمل باتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الموقع في نوفمبر 2019.

وتضمنت الآلية أن يقوم رئيس الوزراء اليمني بتشكيل حكومة كفاءات سياسية خلال 30 يوما، وخروج القوات العسكرية من عدن إلى خارج المحافظة وفصل قوات الشرعية والانتقالي في محافظتي أبين وإعادت إلى مواقعها السابقة.

وبالرغم من حالة التفاؤل الرسمية التي أبدتها جميع الأطراف إزاء استئناف العمل باتفاق الرياض، إلا أن الكثير من التحديات لا تزال تعترض طريق الاتفاق حسب مراقبين في مقدمتها النشاط المحتمل من داخل مؤسسات الشرعية للتيار الموالي لقطر الذي عمل طوال الفترة الماضية على عرقلة الاتفاق والتشكيك فيه.

وفي هذا السياق هاجم وزير النقل المستقل صالح الجبواني الإعلان السعودي حول التوصل إلى آلية لتسريع تنفيذ الاتفاق وكتب في تغريدة على تويتر "الإدارة الذاتية قرار غير شرعي لجموعه متمردة سيطرت على عدن وهي فاشلة على الأرض، فلماذا الاحتفال بإغلائه وتسليم عدن رسميا (للمجموعة) بقرارات جمهورية".

وتأخذ تنافس المجلس الذي يقوده باعوم مع المجلس الانتقالي الذي يقوده عبديوس الزبيدي على الدفاع عن قضية الجنوب اليمني صبغة المزايدة السياسية كون المجلسين يلتقيان في الهدف الكبير المتمثل في استعادة دولة الجنوب، لكن المجلس الأعلى للحراك الثوري لا يعترف بحصرية تمثيل المجلس الانتقالي للجنوبيين والتصرف نيابة عنهم، وهو شأن حركات يمنية جنوبية أخرى. ويضعف عدم الاعتراف هذا، الاتفاقات التي يقدّمها المجلس الانتقالي وعلى

وتراهن الدوحة بشكل خاص على ما يعرف بجناح حسن باعوم في الحراك الجنوبي الذي يقول خصومه السياسيون إنه فضيل في حكم الميت نظرا لغيابه عن ساحة الفعل السياسي والميداني في مناطق جنوب اليمن بفعل وجود أبرز قياداته في الخارج واكتفائها بالتعليق السياسي والتعليق الإعلامي على ما يجري فيما تقدم إلى واجهة المشهد المجلس الانتقالي بفعل حضوره الميداني وخوضه الحرب ضد ما يعتبره جناحا إخوانيا داخل الشرعية يعمل على السيطرة على مناطق جنوب اليمن لحساب حزب الإصلاح الفرع المحلي اليمني لتنظيم الإخوان الدولي.

وتأخذ تنافس المجلس الذي يقوده باعوم مع المجلس الانتقالي الذي يقوده عبديوس الزبيدي على الدفاع عن قضية الجنوب اليمني صبغة المزايدة السياسية كون المجلسين يلتقيان في الهدف الكبير المتمثل في استعادة دولة الجنوب، لكن المجلس الأعلى للحراك الثوري لا يعترف بحصرية تمثيل المجلس الانتقالي للجنوبيين والتصرف نيابة عنهم، وهو شأن حركات يمنية جنوبية أخرى. ويضعف عدم الاعتراف هذا، الاتفاقات التي يقدّمها المجلس الانتقالي وعلى



خلافات تبقى على دولة الجنوب مجرد فكرة معلقة في الهواء

الكاظمي يطوق تداعيات إهانة القوات الأمنية لطفل

كرامة المواطن، وينتمي إلى كل ما حاربناه خلال كل السنوات الماضية، وسنحاربه لنمنع تكراره"، مؤكدا أن "ما حدث من اعتداء على هذا المواطن يجب ألا يعامل وكأنه يمثل السلوك العام للأجهزة الأمنية.. وأن القوات العراقية سبق أن ضحّت ومازالت تضحي وتقاتل من أجل العراق".

وشدد على أن من يستغل وجوده داخل القوات الأمنية لغرض الاعتداء لن يواجه سوى العقوبة والملاحقة القانونية، داعيا إلى تنفيذ حملة تثقيف بمبادئ حقوق الإنسان، سلوكا وتطبيقا داخل وزارة الداخلية وفي أجهزتها وبين منتسبيها.

وكان الطفل المذكور تعرّض لاعتداء في بغداد من قبل عناصر أمنية، حيث أظهرت لقطات فيديو متداولة مواقع التواصل الاجتماعي الطفل يجلس عاريا على الأرض محاطا برجال يرتدون الزي العسكري، في حين يقص رجل شعره بطريقة عشوائية ويقوم آخرون بتصويره بهواتفهم المحمولة. وأحرقت تلك الحادثة رئيس الوزراء الجديد الذي يقول إنه يسعى للإصلاح وحماية حقوق المواطنين، وكان قد بادر إلى إدخال تعديلات على قيادة القوات الأمنية.

واعتبر الكاظمي أن ما حدث للطفل "يمثل مشهدا للاعتداء على

بغداد - أكد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الإثنين أن القيادة بصدد إعادة تقييم لداء قوات حفظ القانون لأن الأصل من تشكيلها هو حماية المواطنين وليس إهانتهم بالطريقة التي أهدى بها الطفل. وقال الكاظمي، الذي يتولى أيضا منصب القائد العام للقوات المسلحة، خلال استقباله الطفل حامد سعيد الذي تعرض للعنف والإهانة من قبل عناصر من قوات حفظ القانون "أشعر بالآلم والحزن لما حدث وإن ثقافة استمراء الاعتداء على المواطن من قبل بعض ممن يستغل موقعه، أمر يتوجب معالجته بحزم".